توظيف القياس عند فخر الدين الرازي(ت604هـ) في كتابه (التفسير الكبير)

أ/ الحسين بركات جامعة المسيلة

الملخص:

يتناول هذا البحث مفهوم القياس وكيف وظفه فخر الدين الرازي فهو يُعد من الوسائل المنهجية العلمية التي يتبعها النحاة عادة في مناقشة ومعالجة الظواهر النحوية، أو تأسيس النظرية اللغوية، شأنه في ذلك شأن بقية أصول النحو كالعلة، والتأويل ، والاحتجاج، والسماع. وهو أصل من الأصول النحوية وظفه الفخر الرازي بجميع صوره في كتابه (التفسير الكبير) ومنها قياس العلة وقياس الحذف وقياس الإضمار وقياس المشابهة وقياس التخفيف في الجانب الصوتي وهي متعلقة بالقراءات القرآنية، وغير ذلك من أجل الوصول إلى معاني آيات الذكر الحكيم.

كما استخدمه كوسيلة علمية في مناقشته للقضايا النحوية التي وردت في التراكيب المختلفة في (التفسير الكبير)، معللا به بعض ما ذهب إليه، أو مرجحا حكما قال به نحوي على حكم آخر.

L'analogie est considérée comme une des moyens méthodologiques scientifiques suivis par les grammairiens habituellement dans la discussion et l'étude des phénomènes grammaticales à l'instar des autre éléments de grammaire comme la cause, l'interprétation, l'argumentation et l'audition. Il fait partie des éléments de grammaire utilisé par Al Fakhr Al Razzidans ses diverses formes dans son livre (Al Tafssir Al kabir) pour pouvoir comprendre les versets du noble Coran.

Il la utilisé aussi pour discuter de façon scientifique des problèmes grammaticaux apparus dans les divers syntagmes étayés dans (Al Tafssir Al kabir), soit pour justifier une partie de ses positions ou pencher en faveurs d'une position prises par un des grand grammairien au dépend d'une autre position

التحليل.

أخذ النحاة بعض أبواب أصول الفقه في مؤلفاتهم، وجعلوها أصولا للنحو، فأسسوا بذلك علم أصول النحو، وحددوا موضوعاته، ووضحوا قضاياه، وكانوا حينما يعرّفون هذا العلم يجعلونه مقرونا بعلم أصول الفقه[1]، كما كان لمنهج البحث الأصولي أثره الكبير في منهج البحث النحوي في كل من ناحيتي:

تشخيص الأدلة، وأوجه دلالتها، وربما علل بعض النحويين ذلك بأن: "علم النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول"[2].

ومن أبرز الكتب التي تكلمت عن أصول النحو:(لمع الأدلة) و(الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري (ت577هـ)، وكتاب(الاقتراح في علم أصول النحو) و(الأشباه والنظائر) لجلال الدين السيوطي (ت911) حيث حفلت بمصطلحات لها علاقة وثيقة بالأصول الفقهية كالسماع والقياس والإجماع والاستحسان والاستصحاب، كما نجد أثر أصول الفقه شائعا في تعريفاتها وتقسيماتها وشروطها وأحكامها؛ بل كانت الظاهرة الشائعة في العصور المتأخرة في تقليد المؤلفين من النحاة للفقهاء والأصوليين في وضع كتب على غرارهم، كما قال أبو البركات في مقدمة كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف): "إنه وضعه في المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة"[3].

وفي هذا المقال سأعالج أصلا من الأصول النحوية وكيف وظفه الفخر الرازي في كتابه (التفسير الكبير) من أجل الوصول إلى معاني آيات الذكر الحكيم. وهذا الأصل هو (القياس).

فالقياس في اللغة هو:"التقدير، ومنه المقدار يقال: قاس الشيء بغيره ، أو على غيره يقيسه قيسا وقياسا أي قدره على مثاله"[4].

أما في الاصطلاح فله عدة تعريفات وردت في المعاجم، وكتب أصول الفقه ، وأصول النحو واللغة فهو:" حمْل فرع على أصل بعِلَّة وإجراء حكم الأصل على الفرع"[5] ، وهو أيضا:" إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم "[6].

والقياس في أبسط معانيه هو: "إعطاء الكلم حُكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه؛ بمعنى حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى وإعطائها حكمها لوجه يجمع ، كما يقال: أُعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب"[7].

وللقياس أربعة أركان يشترك فيها النحو مع علم أصول الفقه وهي: (الأصل: وهو المقيس عليه) و(الفرع: وهو المقيس)، و(العلة الجامعة بين الأصل والفرع)، و(الحكم المثبت للفرع)؛ فالمقيس عليه يشمل القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، والقراءات القرآنية، والمطرد المسموع من كلام العرب الذين يُحتج بكلامهم شعرا ونثرا ، وقد أشار النحاة أن له بعض الأحكام منها:

. أن لا يكون المقيس عليه شاذا في السماع مطردا في القياس: " الماضي من (يَذَرُ) و (يَدَعُ) أي: (وَدَعَ) و (وَذَرَ) ".

. أن لا يكون المقيس عليه شاذا خارجا عن سنن القياس .

. ليس من شرطه الكثرة فقد يقاس على القليل مثل ما في النسب إلى (شَنُوءَةٌ / شَنَئِي) فقاسوا على ذلك وقالوا من (رَكُوبَةٌ/رَكُوبِي) ، ومن (حَلُوبَةٌ/حَلُوبِي) ، ويمتنع على الكثير لمخالفته ، ويضعف

القياس عليه وهو ضعيف عند سيبويه في قولهم: (ثَقِيف/ثَقَفِي)[8].

أما المقيس فيشمل كل ما تحمله على كلام العرب من حيث الأبنية الصرفية، والتراكيب النحوية والألفاظ، أو من حيث الأحكام التي تتصل بالصرف والنحو والدلالة ، فقد قالوا: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ".

ومن أمثلة القياس على الجمل ، أو التراكيب النحوية قولهم:" إنك إذا سمعت (قام زيد) أجزت أنت ظرُف خالد وحمُق بِشر، وكان ما قسته عربيا (المقيس)كالذي قسته عليه (المقيس عليه)"[9].

ومثال القياس على التراكيب النحوية ، فقد عبروا عنه بقولهم :"إذا قال العربي : (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم تصح منه الكتابة سواء كان عربيا ، أو أعجميا نحو: (زيد وعمرو، وأردشير) إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال "[10] .

ويُعد القياس من الوسائل المنهجية العلمية التي يتبعها النحاة عادة في مناقشة ومعالجة الظواهر النحوية، أو تأسيس النظرية اللغوية، شأنه في ذلك شأن بقية أصول النحو كالعلة والتأويل والاحتجاج والسماع، وهذا ما نجده عند الفخر الرازي حيث تبع النحاة في استعماله القياس كوسيلة علمية في مناقشته للقضايا النحوية التي أوردها في مدونته (التفسير الكبير)، ومعللا به بعض ما ذهب إليه هو، أو ترجيح حكم على آخر من قبل كبار النحويين من أمثال سيبويه والأخفش وأبي عمرو بن العلاء والكسائي وثعلب والمبرد والفراء والزجاج، وغيرهم مع العلم أن السماع عنده مقدم على القياس[11].

وحفل التفسير الكبير بصور القياس أذكر منها التالي:في باب (إنَّ) وأخواتها ذكر أن (إنَّ) حرف والأصل في الحرف عدم العمل؛ ولكنه عمل لمشابهته الفعل صورة ومعنى، وأفاض الرازي في هذه المسألة بالشرح والتعليل موردا أقوال النحويين بالتفصيل[12]، ومبينا القياس اللفظي والمعنوي؛ أي كيف تكون المشابهة في الصورة والمعنى فقال :"... في بيان المشابهة: واعلم أن هذه المشابهة حاصلة في اللفظ والمعنى؛ أما في اللفظ فلأنها تركبت من ثلاثة أحرف وانفتح آخرها، ولزمت الأسماء كالأفعال، ويدخلها نون الوقاية نحو(إنني وكأنني)، كما يدخل على الفعل نحو: (أعطاني وأكرمني)، وأما المعنى فلأنها تفيد حصول معنى في الاسم وهو تأكد موصوفيته بالخبر، كما أنك إذا قلت: (قام زيد) فقولك أفاد حصول معنى في الاسم "[13].

وفي الآية الكريمة:{إِنَّمَا حرَّم عليكُمْ المَيْتَةَ والدّمَ وَلَحْمَ الخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ به لغيرِ الله}[البقرة:173] بسط مسألة (إنما) فذكر أنها تأتي على وجهين :

. الأول أن تكون حرفا واحدا يفيد الحصر، مستدلا بقوله تعالى:{ إِنَّمَا اللهُ إِلهٌ وَاحِدٌ}[النساء : [171] و{إِنَّمَا أَنْتَ نَذِير } [هود :12]

. والثاني : أن تكون (ما) منفصلة من (إن) ، وتكون (ما) بمعنى الذي، مستدلا أيضا بقوله تعالى:{إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِر} [طه:69][14] .

ثم ذكر اختلاف النحويين في حكمها على الوجه الأول، واستعمالهم للسماع والقياس كحجة فيما ذهبوا إليه مؤيدا مذهب من قال أنها تفيد الحصر، ومفندا مذهب من رأى أنها لا تفيد الحصر، يقول الفخر الرازي:"...، واختلفوا في حكمها على الوجه الأول؛ فمنهم من قال "إنما تفيد الحصر، واحتجوا عليه بالقرآن والشعر والقياس أما القرآن فقوله تعالى: :{ إنما الله إله واحد}[النساء : [171]؛ أي: ماهو إلا إله واحد، وقال:{إنما الصدقات للفقراء والمساكين }[التوبة:60]؛ أي: لهم لا لغيرهم، وقال تعالى لمحمد –عليه الصلاة والسلام :{قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي}

[الكهف :110] ؛ أي: ما أنا إلا بشر مثلكم...، وأما الشعر فقول الأعشى:

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

وقول الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمارَ وإِنَّمَا يَدافِعُ عَنْ أَحْسابِهِ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وأما القياس ؛ فهو أن كلمة (إنَّ) للإثبات وكلمة (ما) للنفي ، فإذا اجتمعا فلابد وأن يبقيا على أصليهما ؛ فإما أن يفيدا ثبوت غير المذكور، ونفي المذكور وهو باطل بالاتفاق ، أوثبوت المذكور، ونفي غير المذكور وهو المطلوب،واحتج من قال: إنه لا يفيد الحصر بقوله تعالى:{إنما أنت نذير} [هود :12] ولقد كان غيره نذيرا ، وجوابه معناه: ما أنت إلا نذير فهو يفيد الحصر، ولا ينفي وجود نذير آخر"[15]. وإليه ذهب عبد القاهر الجرجاني[16].

وذكر الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز في تفسير هذه الآية أن أبا علي الفارسي يرى أن (إنما) تفيد الحصر في هذه الآية مستدلا ببيت الفرزدق، وقياس الزجاج ، فقال: " قال الشيخ أبو علي في الشيرازيات: يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى:{قل إنما حرم ربي الفواحش}[الأعراف:33] إن المعنى: ما حرم ربي إلا الفواحش ، قال: وأصبت ما يدل على قولهم في هذا وهو قول الفرزدق :أنا الذائد... قال أبو إسحاق الزجاج ، في قوله تعالى: { إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغيرالله }[البقرة:173] والذي أختاره أن تكون (ما) هي التي تمنع (إنّ) من العمل ويكون المعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة ؛ لأن (إنما) تأتي إثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ..."[17].

وعند تفسيره للآية الكريمة:{... الذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة فما أصبرهم على النار}[البقرة :175] تعرض لحقيقة التعجب فذكر أن له صيغتين: الأولى: ما أفعله كقوله تعالى:{...فما أصبرهم على النار} والثانية :أفعل به كقوله تعالى:{أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا} [مريم:38]، ثم خص الصيغة الأولى بالتحليل فأورد مذاهب النحويين فيها، قال الفخر الرازي: " القول الأول: وهو اختيار البصريين أن (ما) اسم مبهم يرتفع بالابتداء ، وأحسن فعل وهو خبر المبتدأ ، وزيدا مفعول وتقديره: شيء حسن زيدا أي صيّره حسنا "[18].

ثم ذكر أن هذا القول فاسد عند الكوفيين، وأسهب في عرض حججهم العشرة ، ورَدّ البصريين على هذه الحجج بالتفصيل حيث لا يسمح المقام تفصيل ذلك[19] .

أما القول الثاني فهو اختيار الأخفش، وقد ضعف الفخر الرازي قياسه الذي ذهب فيه إلى أن يجعل المذكور بعد كلمة (ما) وهو قولك: أحسن صلة لما، ويكون خبر (ما) مضمرا قال الرازي: " القول الثاني وهو اختيار الأخفش قال: القياس أن يجعل المذكور بعد كلمة(ما) وهو قولك: (أحسن) صلة (لما)[20] ، وهذا أيضا ضعيف لأكثر الوجوه المذكورة منها أنك لو قلت: (الذي أحسن زيدا) ليس هو بكلام منتظم، وقولك: (ما أحسنَ زيدًا) كلام منتظم، وكذا القول في بقية الوجوه"[21].

ويواصل الفخر الرازي مناقشته للمسألة بشرح مستفيض للقول الثالث وهو اختيار الفراء ، أما القول الرابع وهو أيضا قول بعض الكوفيين المؤيد لمذهب البصريين[22].

وللقياس فوائد في دراسة التراكيب ومن ثمة تحديد المعاني ، ومن أمثلة ذلك ما نجده عند تفسير الآية الكريمة:{واسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شيء عليما }[النساء:32] حيث ساق قياس سيبويه في حذف المفعول الثاني والصفة قائمة مقامه ، والتقدير : واسألوا الله نعمته من فضله ، يقول الفخر الرازي: " قال أبو علي الفارسي : قوله: (مِنْ فَضْلِهِ) في موضع المفعول الثاني في قول أبي الحسن ، ويكون المفعول الثاني محذوفا في قياس قول سيبويه ، والصفة قائمة مقامه ، كأنه قيل : واسألوا الله نعمته من فضله"[23].

وخص الفخر الرازي كلمة (أشياء) حينما تعرض لتفسير الآية الكريمة:{ياأيها الذين آمنوا لاتسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم }[المائدة :101] بشرح مطول أورد فيه أقوال النحاة في أصل (أشياء)، واستعمالهم القياس الصرفي في سبب منعها من الصرف ولأن المقام لا يسمح[24] سأكتفي بتلخيص ما جاء في هذا الباب: فعند الخليل وسيبويه أنها لما كانت على وزن (فَعْلاَءَ) مثل حمراء لم تنصرف[25]، وذكر الرازي سببين:

أحدهما: أنها لما كانت في الأصل (شَيْآءَ)، ثم جعلت (أَشْيَاءَ) كان ذلك تشبيها بالمعدول كما في (عامر وعمر) و(زافر وزفر).

وثانيهما: أنه حذف منها الحرف الأخير، وجعل في أولها فصارت كنصف الكلمة ونصف الكلمة لا يقبل الإعراب.

وفي قياس الأخفش والفراء وزنها (أَفْعِلاَء) مثل: (أَصْدِقَاء) و(أَصْفِيَاء) ؛ لأنها في الأصل (أَشْيِيَاء) وذلك مما لا يجري فيه الصرف[26] ، وفي قياس الكسائي أن وزنها (أَفْعَالَ) وهي شبيه في الظاهر بحمراء وصفراء فلا تتصرف.

ويواصل الفخر الرازي بسط المسألة فيذكر أن الكسائي عمل بالنص في (أبناء وأسماء) والنص أقوى من القياس ، ولم يرد النص في (أَشْيَاء) فعمل بالقياس ، وبين أيضا أن النحويين متفقون على أن العلل النحوية لا توجب الاطراد.

يقول الرازي:"...الوجه الثالث : ما ذكره الكسائي : وهو أن (أَشْيَاءَ) على وزن (أَفْعَالَ) ، إلا أنهم لم يصرفوه لكونه شبيها في الظاهر بحمراء وصفراء ، وألزمه الزجاج أن لا ينصرف أسماء وأبناء ، وعندي أن سؤال الزجاج ليس بشيء ؛ لأن للكسائي أن يقول: القياس يقتضي ذلك في(أَبْنَاء وأَسْمَاء) إلا أنه ترك العمل به للنص لأن النص أقوى من القياس ، ولم يوجد النص في لفظة (أَشْيَاء) فوجب الجري فيه على القياس، ولأن المحققين من النحويين اتفقوا على أن العلل النحوية لا توجب الاطراد، ألا ترى أنا إذا قلنا: الفاعلية توجب الرفع لزمنا أن نحكم بحصول الرفع في جميع المواضع ،كقولنا: (جاءَنِي هؤُلاءِ) و(ضرَبَنِي هذَا) بل نقول: القياس ذلك فيُعمل به، إلا إذا عارضه نص فكذا القول فيما أورده الزجاج على الكسائي"[27].

ومن صور القياس المتعلقة بالجانب الصوتي قياس التخفيف المتعلق بالقراءات في قوله: (أرأيتَك) في الآية الكريمة:{قال أرأيتك هذا الذي كرمت علي }[الإسراء:62] أورد الرازي ثلاث قراءات ، منها قراءة نافع بتخفيف الهمزة، والمراد جعلها بين الهمزة والألف على التخفيف القياسي، يقول الرازي :" قرأ نافع (أرأيتَكم ، وأرأيتَ ، وأفرأيتَ، وأرأيتَكَ، وأفرأيتَكَ)، وأشباه ذلك بتخفيف الهمزة في كل القرآن، والكسائي ترك الهمزة في كل القرآن والباقون بالهمزة ؛ أما تخفيف الهمزة فالمراد جعلها بين الهمزة والألف على التخفيف القياسي ..."[28]، كما حسّنَ مذهب الكسائي في قراءته بترك الهمزة للتخفيف لأنه كثير في كلام العرب.

وتخفيف الهمزة يسميه سيبويه (بين بين) قال في الكتاب:"وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين"[29]. كما ذكر الدكتور عبد السلام هارون شرح السيرافي لذلك فقال :" قال السيرافي: "ومعنى قولنا (بين بين) في هذا الموضع وفي كل موضع يرد بعده من الهمز أن تجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الذي منه حركة الهمزة، فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف ؛ لأن الفتحة من الألف وذلك قولك سال إذا خففنا سأل...وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو كقولنا : لوم تخفيف لؤم، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة "[30].

ومن صور هذا القياس أيضا ما ذكره في عبارة :(لَم يَكُ) في قوله تعالى:{ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم}[الأنفال:54]، وهو قياس حذف حيث ذكر أنه في قياس أكثر النحويين إنما حذفت النون ؛ لأنها أشبهت حروف اللين، ووقعت طرفا فحذفت تشبيها بها كما تقول :(لم يَدْعُ ، ولم يَرْمِ) ،ثم أورد اعتراض الواحدي بأنه ينتقض بقولنا :(لَم يَخُنْ ولم يَزِن) ، وذكر جواب علي بن عيسى عليه: بأن (كَانَ ويَكُونُ) أُمُّ الأفعال كثيرة الاستعمال فحذفت النون تخفيفا .

يقول الفخرالرازي :" ...قوله: (لَمْ يَكُ) أكثر النحويين يقولون إنما حذفت النون لأنها لم تشبه الغنة المحضة ، فأشبهت حروف اللين ووقعت طرفا، فحذفت تشبيها بها كما تقول :(لم يَدْعُ ، ولم يَرْمِ، ولم يَلِ ...)"[31].

وهذا القياس عند سيبويه شاذ؛ لأن الأفعال لا يحذف منها شيء، ولكن نونها شبهت بالياء حيث سكنت فأشبهت (لا أدْرِ) التي تكثر في استعمالهم، قال سيبويه: "وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء ...إلا أنهم قالوا:(لا أدرِ) في الوقف؛ لأنه كثر في كلامهم فهو شاذ، كما قالوا: (لَمْ يَكُ)، شبهت النون بالياء حيث سكنت، ولا يقولون: (لم يكُ الرجلُ) ؛ لأنها في موضع تحرك ..."[32].

وفي قياس العلة أورد قول أبي علي الفارسي أنه من قرأ (أَنَّ) بفتح الألف في قوله تعالى:{وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه}[الأنعام :153] في قياس سيبويه أنه حملها على قوله (فاتبعوه) والتقدير: لأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه، يقول الرازي :" ...قال أبو علي الفارسي: من فتح (أَنَّ) فقياس قول سيبويه أنه حملها على قوله: (فاتبعوه)، والتقدير: لأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه، كقوله تعالى:{وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون} [المؤمنون:52]، وقال سيبويه: لأن هذه أمتكم، وقال في قوله: {وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا }[الجن:18] والمعنى ولأن المساجد لله"[33].

ومن صور القياس المضمر ما ساقه الرازي عند تعرضه لتفسير الآية الكريمة:{قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين}[يوسف:85] من أنه في قياس النحويين: أن حرف النفي (لا) مضمر قبل الفعل (تفتَؤُ) جائز حذفه على معنى : لا تفتؤ، قال الرازي : ...قال النحويون: وحرف النفي ههنا مضمر على معنى قالوا : ما تفتؤ ولا تفتؤ، وجاز حذفه لأنه لو أريد الإثبات لكان باللام والنون نحو: (واللهِ لَتفعلَنَّ) فلما كان بغير اللام والنون عُرف أن كلمة (لا) مضمرة، وأنشدوا قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِين اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

والمعنى : لا أبرح قاعدا ومثله كثير "[34].

وفي هذا الباب يقول سيبويه في الكتاب:" وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك : (والله لا أفعل) وقد يجوز لك . وهو من كلام العرب . أن تحذف(لا) وأنت تريد معناها، وذلك قولك: (والله أفعَلُ ذاكَ أبدًا)، تريد : والله لا أفعل ذلك أبدا، وقال:

فَحالِفْ فلاَ واللهِ تَهبِطُ تَلْعَةً مِنَ الأَرْضِ إلاَّ أنتَ للذُّلِّ عارِفُ "[35].

ومن الصور التي يجوز فيها القياس، والسماع، وهي مسائل متعلقة بلغات العرب التي قرأ بها القراء نورد منها ما نقله الفخر الرازي عن الواحدي في تفسيره (البسيط) في قوله: (مِنْ هَادٍ) وَ (مِنْ وَاقٍ)، وكذا في قوله: (من وال) من أن أكثر القراء قرأوا بدون إثبات الياء وهو القياس مبينا العلة في ذلك . وذكر أن ابن كثير يقف بالياء في (هادي وواقي ووالي) محتجا بما حكي عن سيبويه[36] .

يقول الرازي :" قال الواحدي: أكثر القراء وقفوا على القاف من غير إثبات ياء في قوله (واق) وكذلك في قوله:{ومن يضلل الله فما له من هاد}[الرعد:33] وكذلك في قوله (من وال) وهو الوجه؛ لأنك تقول في الوصل: (هذا هاد وواق ووال)، فتحذف الياء لسكونها والتقائها مع التنوين فإذا وقفت انحذف التنوين في الوقف في الرفع والجر، والياء كانت انحذفت فيصادف الوقف الحركة التي هي كسرة في غير فاعل،

فتحذفها كما تحذف سائر الحركات التي تقف عليها فيصير (هاد، ووال، وواق)، وكان ابن كثير يقف بالياء في (هادي، وواقي، ووالي)[37] ووجهه ما حكى سيبويه أن بعض من يوثق به من العرب يقول: هذا داعي فيقفون بالياء "[38].

وجاء في الكتاب :"وتركها في الوقف أقيس وأكثر لأنها في هذه الحال، ولأنها ياء لا يلحقها التنوين على كل حال فشبهوها بياء قاضي، لأنها ياء بعد كسرة ساكنة في اسم"[39].

واستعمل الفخر الرازي القياس العقلي والقياس النحوي في توضيح الفرق بين الموصولين: (الذي) وَ(من) وكعادته يبدأ في معالجة المسائل فيطرح سؤال القائل المفترض (فإن قال قائل) إذا كان (الذي) و(من) يشتركان في كونهما من الموصولات فلماذا لا يشتركان في جواز الوصف بهما؟ ثم أجاب محللا ومناقشا، ونلخص ماجاء في هذه المسألة:

فقد بيَّن بالقياس العقلي بين مفهوم (من) من خلال التعريف بـ(ما) حيث أنها اسم مبهم يقع على كل شيء؛ فمفهومه هو شيء والشيء أعم الأشياء، والأعم أعرف وهو قبل الأخص في الفهم، فمفهوم ما قبل كل شيء فلا يجوز أن يكون صفة ؛ لأن الصفة قبل الموصوف، أما من حيث القياس النحوي فبين أن الحقائق لا يوصف بها. قال الرازي :" ...وأما من حيث النحو فلأن الحقائق لا يوصف بها، فلا يقال: "جسمُ رجلٍ جاءَنِي"، كما يقال: "جسمُ ناطقٍ جاءنِي"، لأن الوصف يقوم بالموصوف، والحقيقة تقوم بنفسها لا بغيرها، وكل ما يقع وصفا للغير يكون شيئا له ... وإذا بان القول فَ (من) في العقلاء كما في غيرهم وفيهم فـ (من) معناه إنسان أو ملك، أو غيرهما من الحقائق العاقلة والحقائق لا تقع صفات "[40].

ومن صور القياس أورد الرازي قياس المشابهة في مسألة (إنْ) عند تفسيره لقوله تعالى :{ إن هو إلا وحي يوحى}[النجم:4]، فذكر أن (إنْ) استعملت هنا مكان (ما) للنفي، كما استعملت (ما) للشرط مكان (إنْ) وذلك لقياس المشابهة بينهما من حيث اللفظ والمعنى ثم بين ذلك، فقال: "(إنْ) استعملت مكان (ما) للنفي كما استعملت (ما) للشرط مكان (إنْ)[41] ...؛ أما اللفظ فلأن (إنْ) من الهمزة والنون، و(ما) من الميم والألف، والألف كالهمزة والنون كالميم، أما الأول فبدليل جواز القلب، وأما الثاني فبدليل جواز الإدغام ووجوبه ، وأما

المعنى فلأن (إنْ) تدل على النفي من وجه، وعلى الإثبات من وجه ؛ ولكن دلالتها على النفي أقوى وأبلغ "[42].

وإذا كانت الغاية من القياس هي بيان وجه من وجوه العربية، وجواز وجه آخر؛ فإن الفخر الرازي كان دائما يوضح وجه القياس القوي، ويعلل صحة الوجه الآخر، وذلك كثير في التفسير الكبير خصوصا وأن الأمر يتعلق بكتاب الله، وأنواع القراءات، وبلغات العرب، وأساليبهم ، ومن ذلك مثلا ما أورده من صحة اللغات في قراءة (أمهاتهم) في قوله تعالى :{الذين يظاهرون منكم من نسائهم ماهن أمهاتهم}[المجادلة :2] حيث قرئ بالرفع والنصب، ووجه الرفع: أنه لغة تميم وهو أقيس الوجهين عند سيبويه، والعلة أن النفي كالاستفهام في عدم تغيير الكلام عما كان عليه . ووجه النصب: أنه لغة الحجاز، والأخذ بلغتهم في

التنزيل أولى، ووجهه من القياس أن (ما) تشبه (ليس) في أمرين: الأول: دخولها على المبتدأ والخبر، والثاني: أن (ما) تنفي ما في الحال مثل (ليس).

يقول الرازي:" قرأ عاصم في رواية المفضل (أمهاتهم) بالرفع، والباقون بالنصب على لفظ الخفض، وجه الرفع أنه لغة تميم ، قال سيبويه : وهو أقيس الوجهين ، وذلك أن النفي كالاستفهام ؛ فكما لا يغير الاستفهام الكلام عما كان عليه ، فكذا ينبغي أن لا يغير النفي الكلام عما كان عليه[43] ، ووجه النصب أنه لغة أهل الحجاز والأخذ بلغتهم في التنزيل أولى،وعليها جاء قوله تعالى:{وقلن حاش لله ماهذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم} [يوسف:31] ، ووجهه من القياس أن (ما) تشبه (ليس) في أمرين أحدهما :أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن (ليس) تدخل عليهما ، والثاني: أن (ما) تنفي ما في الحال ، كما أن (ليس) تنفي ما في الحال[44] ، وإذا حصلت المشابهة من وجهين وجب حصول المساواة في سائر الأحكام ، إلا ما خص بالدليل قياسا على باب ما لا ينصرف"[45].

وفي الآية الكريمة:{ما فعلوه إلا قليل منهم}[النساء:66] ذكر الفخر الرازي اختلاف القراء في قوله (إلا قليل) على قراءتين بالنصب وبالرفع ، وتعليل كل فريق لقراءته بالقياس ؛ فمن قرأ بالنصب قاس النفي على الإثبات ، ومن قرأ بالرفع فقاس على أنه بدلا من الواو في (فعلوه) ووضح ذلك بالأمثلة كعادته ، وختم معالجة هذه المسألة بقول أبي علي الفارسي واختياره أن الرفع أقيس .

يقول الرازي:" ...أما من نصب فقاس النفي على الإثبات فإن قولك : (ما جاءَنِي أحَدٌ) كلام تام، كما أن قولك : (جاءَنِي القوْمُ) كلام تام، فلما كان المستثنى منصوبا في الإثبات فكذا مع النفي ، والجامع كون المستثنى فضلة جاءت بعد تمام الكلام، وأما من رفع فالسبب أنه جعله بدلا من الواو في (فعلوه) وكذلك كل مستثنى من منفي كقولك : (ما أتانِي أحدٌ إلا زيدٌ) برفع زيد على البدل من أحد ، فيُحمل إعراب ما بعد (إلاّ) على ما قبلها ، وكذلك في النصب والجر كقولك: (ما رأيْتُ أحدًا إلاَّ زيْدًا)، و(ما رأيْتُ مِنْ أَحدٍ إلاَّ زيْدٌ) ، قال أبو علي الفارسي: الرفع أقيس فإن معنى ما أتى أحد إلا زيد، وما أتاني إلا زيد واحد، فكما اتفقوا في قولهم : ما أتاني إلا زيد على الرفع وجب أن يكون قولهم :ما أتاني أحد إلا زيد بمنزلته"[46]. وقال الشوكاني :" قوله: (إلا قليل) قرأه الجمهور بالرفع على البدل وقرأ عبد الله بن عامر وعيسى بن عمر (إلا قليلا) بالنصب على الاستثناء وكذا هو في مصاحف أهل الشام والرفع أجود عند النحاة "[47].

وغالبا ما يذكر الرازي قياس النحويين في قضية نحوية كما هو دون إبداء رأيه ، ومن ذلك مثلا في مسألة الاستفهام في الآية الكريمة:{إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون}[البقرة:6]، أورد قول الزمخشري الذي استدل بقياس سيبويه في كون أن (الهمزة) و(أمْ) مجردتان لمعنى الاستفهام، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأسا. قال الفخر الرازي:" قال صاحب الكشاف: (الهمزة) و(أم) مجردتان لمعنى الاستفهام وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأسا، فجرى هذا على حرف الاستفهام

كما جرى على حرف النداء، كقوله : (اللهُمَّ اغْفِر لنَا أيتُها العصابةُ) ؛ يعني أن هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام، كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء "[48].

من خلال ما سبق يتبين مفهوم القياس عند فخر الدين الرازي على أنه الأداة التي يقيم عليها مناقشاته النحوية، ويستنبط بها الأحكام النحوية والقوانين التي تحفظ اللغة، فما من مسألة يبسط فيها آراء النحويين إلا ويحتكم إلى القياس، فكان حجته ووسيلته التي بسط بها مختلف القضايا، ودافع بها عن موقفه النحوي، وكما هو ملاحظ فقد اعتمد كثيرا على قياس سيبويه ولا غرابة في ذلك فهو إمام العربية .

الهوامش:

[1] . ينظر: السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، **الاقتراح في علم أصول النحو** ، المكتبة التوفيقية ، ط2 ، القاهرة :2003م ، ص63.

[2] . محمود أحمد نحلة ، **أصول النحو** ، المرجع السابق ، ص ص9 و 10.

[3] . ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة الاستقامة ، ط1 ؛ القاهرة :1945 ، ص5 .

[4] . الرازي محمد بن أبي بكر ، **مختار الصحاح** ، مادة (قيس)، ت: محمود خاصر، دار الفكر ، ط1 ؛ بيروت:2001 ،ص231.

[5] . ابن الأنباري ، **الإغراب في جدل الإعراب** ، ت : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ط1، دمشق: 1957م، ص 45.

[6] ابن منظور، **لسان العرب** . تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي . دار صادر، الطبعة الأولى، بيروت: 1413هـ/1995م ، مادة (قيس) ، ج6 ، ص185 . / و محمود سليمان ياقوت ، أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر:200م ، ص 603 .

[7] . محمد الخضر حسين الجزائري ، **القياس في اللغة** ، المؤسسة ، ط1 ؛ الجزائر :1986 ، ص31.

[8] . ينظر: محمود سليمان ياقوت ، **أصول النحو العربي** ، المرجع السابق ، ص 604 و 605.

[9] . نفسه ، ص 606.

[10] . ابن الأنباري ، **المع الأدلة في أصول النحو**.تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د.ط، سوريا ،1957م، ص47 .

[11] . الرازي (فخر الدين ت604هـ) ، **التفسير الكبير** (مفاتيح الغيب)، تحقيق: هاني الحاج ،وعماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، د.ط ؛ مصر،2003م ، ج29 ، ص167.

[12] . ينظر: تفصيل مسألة(إنَّ) في **التفسير الكبير** ج2 ، ص39/ وسيبويه، **الكتاب**.تحقيق:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1408 هـ/1988م، ج2 ، ص131 وما بعدها / وابن الأنباري ، **أسرار العربية** ، المرجع السابق ، ص123.

[13] . الفخرالرازي ، **التفسير الكبير**، المرجع السابق ، ج 2 ، ص39 / وسيبويه ، **الكتاب** ،المرجع السابق، ج2 ، ص131 وما بعدها / وابن الأنباري ، **أسرار العربية**، تحقيق: بركات يوسف هبود ، دار الأرقم، الطبعة الأولى، بيروت، 1999م، ص123.

[14] . ينظر: الفخرالرازي، **التفسير الكبير**، المرجع السابق،ج5 ، ص10 / وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص364 و 365، (مرجع سابق).

[15] . الفخرالرازي ، **التفسير الكبير**، المرجع السابق ، ج5 ، ص10.

[16] . الجرجاني عبد القاهر، **دلائل الإعجاز في علم المعاني** ، ت:سعيد كريم الفقي، دار اليقين، ط1، مصر،1422هـ /2001م، ص277 .

[17] . نفسه، ص273.

[18] . الفخرالرازي، **التفسير الكبير**، المرجع السابق ،ج5 ،ص27 / وسيبويه، **الكتاب**، المرجع السابق، ج1، ص72 و 73 / و العكبري، **اللباب**، ج1، ص196.

[19] . ينظر تبسيط المسألة في **التفسير الكبير**، المرجع السابق،ج5 ، ص 27 و 28 / والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق 1995م، ج1، ص196 وما بعدها / وابن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، 1420هـ/1999م ج1، ص98 وما بعدها.

[20] . وجاء في هامش **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** .للعكري تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ؛ بيروت ، لبنان : 1406هـ /1986م .، ص 283 ، أن الأخفش يرى في (ما) ثلاثة أوجه :

1 . يرى رأي سيبويه أنها اسم تام .

2 . يرى أنها موصولية.

3 . يرى أنها نكرة موصوفة .

[21] . الفخرالرازي ، **التفسير الكبير**، المرجع السابق، ج5 ، ص 29

[22] . ينظر بسط مذهب الفراء وبعض الكوفيين بالتفصيل في المصدر نفسه ،ج5 ، ص29

[23] . السابق ، ج10 ، ص76

[24] . ينظر تبسيط وشرح هذه المسألة في المصدر نفسه ، ج 12، ص 91 و 92

[25] . سيبويه ، **الكتاب** ، ج4 ، المرجع السابق ، ص 380

[26] . ينظر: الفراء ، **معاني القرآن** .تح: أحمد غجاتي، ومحمد علي النجار.الهيئة العامة للكتاب، الطبعة الثانية ؛ القاهرة: 1972م ، ج1 ، ص297

[27] . ينظر: الفخرالرازي ، **التفسير الكبير**، المرجع السابق ، ج12 ، ص91 و 92 / والعكبري ، **اللباب** ، المرجع السابق ، ج2 ، ص367 وما بعدها / والفراء ، **معاني القرآن** ، المرجع السابق ، ج1 ، ص297

[28] . الفخرالرازي ، **التفسير الكبير** ، المرجع السابق ، ج12 ، ص190

[29] . سيبويه ، **الكتاب** ، المرجع السابق ، ج3 ، ص 541

[30] . نفسه ، نفس الموضع وبهامش الصفحة

[31] . الفخرالرازي ، **التفسير الكبير**، المرجع السابق ، ج15 ، ص148 ، / وابن جني ، **سر صناعة الإعراب** ، ج2 ، ص546

[32] . سيبويه ، **الكتاب** ، المرجع السابق ، ج4 ، ص184

[33] . الفخرالرازي ، **التفسير الكبير**، المرجع السابق ، ج14 ، ص3/ والقرطبي محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح أبو عبد الله ، **الجامع لأحكام القرآن** ، دار الشعب ، ط2 ؛ القاهرة: 1372هـ ، ج7 ، ص 123

[34] . الفخر الرازي ، **التفسير الكبير**، المرجع السابق ، ج18 . ص 161 و 162/ وفاضل صالح السامرائي ، **الجملة العربية والمعنى** ، ص 168 ،

[35] . سيبويه ، **الكتاب** ، المرجع السابق ، ج3 ، ص105

[36] . ينظر:القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن**، المرجع السابق ، ج9 ، ص274

[37] . ينظر: البغدادي أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي ، **السبعة في القراءات** ، ت: شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط2 ؛ القاهرة:1400 هـ ، ص568

[38] . الفخر الرازي ، **التفسير الكبير**، المرجع السابق ، ج19 ، ص 48 / والقرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، المرجع السابق ، ج9 ، ص274 / وسيبويه ، **الكتاب** ، المرجع السابق ،ج4 ، ص183

[39] . نفسه ،ج4 ، ص 185 ، باب (هذا باب ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في الوصل ولا يلحقها تنوين)

[40] . الفخر الرازي ، **التفسير الكبير**، المرجع السابق ،ج 28 ،ص162

[41] . سيبويه ، **الكتاب** ، المرجع السابق ، المواضع: ج3 ، ص152 ، ج4 ، ص221 وأيضا: ج3 ، ص56 و 57

[42] . الفخر الرازي ، **التفسير الكبير**، المرجع السابق ، ج 28 ، ص260

[43] . ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، المرجع السابق ، ج1 ، ص57

[44] . ينظر: السابق ، ج1 ، ص57 و 58 وأيضا: ج4 ، ص221

[45] . الفخر الرازي ، **التفسير الكبير**، المرجع السابق، ج29 ، ص 245 / والشوكاني ، **فتح القدير**، ج5 ، ص257

[46] . الفخر الرازي ، **التفسير الكبير**، المرجع السابق ، ج10 ، ص 148

[47] . الشوكاني ، **فتح القدير** ، المرجع السابق ، ج1 ، ص732

[48] . السابق ، ج2 ، ص45 / وينظر: الزمخشري . **الكشاف** ، ج1 ، ص21

قائمة الصادر والمراجع:

. **القرآن الكريم** . (بالرسم العثماني).

1 .. ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، ت 577هـ) . **أسرار العربية** . تحقيق: بركات يوسف هبود .دار الأرقم، الطبعة الأولى؛ بيروت:1999م.

. **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة الاستقامة ، ط1 ؛ القاهرة :1945م

. **الإغراب في جدل الإعراب** ، ت : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ط1، دمشق: 1957م

. **لمع الأدلة في أصول النحو**.تحقيق: سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية، د.ط؛ سوريا :1957م

2 . البغدادي أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي ، **السبعة في القراءات** ، ت: شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط2 ؛القاهرة:1400 هـ

3 . الجرجاني (عبد القاهر أبو بكر عبد الله بن يوسف ،ت471هـ) ، **دلائل الإعجاز في علم المعاني** ، ت:سعيد كريم الفقي، دار اليقين ، ط1؛ مصر:1422هـ /2001م

4 . ابن جني (أبو الفتح عثمان ، ت392هـ). **سر صناعة الإعراب** . تحقيق: د.حسن هنداوي . دار القلم ، الطبعة الأولى ؛ دمشق: 1985م ،الأجزاء: 2

5 . الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي ، ت604هـ) ، **التفسير الكبير** (مفاتيح الغيب) . تحقيق: هاني الحاج ، وعماد زكي البارودي . المكتبة التوفيقية ، د.ط ؛ مصر: 2003م ، الأجزاء : من 1إلى 32

6 . الرازي (محمد بن أبي بكر الرازي) ، **مختار الصحاح** . تحقيق: محمود خاصر. دار الفكر ، الطبعة الأولى؛ بيروت:2001 م .

7 . الزمخشري (القاسم جار الله محمود بن عمر،ت538هـ) **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** . مطبعة البابي الحلبي ، د.ط ؛ مصر:1367هـ ، الجزء: 1

8 . ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري البغدادي 316هـ) ، **الأصول في النحو** . تحقيق: عبد الحسين القتلي . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ؛ بيروت لبنان: 1420هـ/1999م ، الجزء:1 .

9 . سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.ت180هـ)، **الكتاب**.تحقيق:عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة ؛ القاهرة:1408هـ/1988م ، الجزء: 4

10 . السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر، ت911هـ) .**الاقتراح في علم أصول النحو** . المكتبة التوفيقية ، الطبعة الثانية ، القاهرة :2003 .

11 . العكبري (أبو البقاء محب الدين عبد الله ،ت616هـ).

. **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** .تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.
دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ؛ بيروت ، لبنان : 1406هـ /1986م .
. **اللباب في علل البناء والإعراب** . تحقيق: غازي مختار طليمات . دار الفكر ، الطبعة الأولى ؛
دمشق 1995م ، الأجزاء:1 ، 2 .
12 . فاضل صالح السامرائي ، **الجملة العربية والمعنى** . دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ؛ بيروت ، لبنان: 1421هـ/2000م .
13 . الفراء (أبو زكرياء يحي بن زياد207هـ) ، **معاني القرآن** . تحقيق: أحمد يوسف غجاتي، ومحمد علي النجار.الهيئة العامة للكتاب، الطبعة الثانية ؛ القاهرة: 1972م، الجزء:1
14 . القرطبي (محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح أبو عبد الله) ، **الجامع لأحكام القرآن** . دار الشعب ، الطبعة الثانية ؛القاهرة: 1372هـ ، الجزء: 7
15 . محمد الخضر حسين .**القياس في اللغة** . المؤسسة ، الطبعة الأولى ؛ الجزائر : 1986 .
16 . محمودأحمد نحلة ، **أصول النحو العربي** . دار العلوم العربية ، الطبعة الأولى ؛بيروت:1987م
17 . محمود سليمان ياقوت . **أصول النحو العربي** . دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ؛ الإسكندرية ، مصر:2000م .
18 . ابن منظور (محمد بن مكرم الإفريقي المصري،ت711هـ) ، **لسان العرب** . تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي . دار صادر، الطبعة الأولى؛ بيروت: 1413هـ/1995م ، الجزء:6.
19 . ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري. ت761هـ). **شرح شذور الذهب** . دار الفكر، الطبعة الأولى ؛ بيروت ،لبنان:1424هـ/2003م.